مدى قدرة طلبة تخصص المحاسبة على اجتياز امتحان الكفاءة الجامعي الموحد في الجامعات الأردنية

(دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية)

مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مقبول للنشر في العدد الاول ٢٠١٠

د هيثم العبادي

مساعد الرئيس للدراسات المسائية
جامعة عمان الاهلية

د ظاهر القشي

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع على واقع امتحان الكفاءة الجامعي الخاص بطلبة قسم المحاسبة، ومعرفة فيما اذا كانت نتائجه تعكس فعليا واقع علامات الطلبة المسجلة في الجامعة، ومعرفة المعوقات التي تحول دون تمكنهم من تحقيق معدلات عالية. كما هدفت كذالك إلى معرفة مدى جاهزية الطلبة لتقديمه، وهل هناك معوقات أمامهم، وما هية هذه المعوقات.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها: فشل نتائج الامتحان الموحد على عكس معدلات الطلبة الحقيقية في جامعاتهم وكان هناك تفاوت سلبي، وقد اتفق الجميع على عدم جاهزية الطلبة للمثول لامتحان موحد، وان هناك عقبات عديدة تواجههم، ووجد أيضا اختلاف بين وجهات النظر بين كل من الطلبة ومدرسيهم حول نجاح امتحان الكفاءة الموحد كأداة قياس فاعلة، ويعود تخوف الطلبة لمشكلة عدم الثقة بالنفس وحداثة التجربة عليهم، وانه هناك شعور مشترك يلقي اللوم على مؤسسات التعليم بانها فشلت في أعداد كل من مدرسيها وطلبتها لمواجهة امتحان موحد، ووافق الجميع على ضرورة دراسة بيئة الجامعات بشكل جيد قبل إخضاع الطلبة لامتحان موحد.

وقد اوصت الدراسة بضرورة التعاون مع وزارة التعليم بشكل علمي لتحديد النواقص والمعوقات امام هذا النوع من الامتحانات وتذليلها، وتكوين لجان تخصص فرعية لامتحان الكفاءة وعدم الاكتفاء بالجنة مركزية من قبل التعليم العالي، كإنشاء لجنة امتحان كفاءة لتخصص المحاسبة مكونة من جميع رؤساء اقسام المحاسبة في جميع الجامعات الاردنية، واجبار الجامعات على إنشاء لجان ضمان جودة داخلية، والحرص في انتقاء اعضاء الهيئة التدريسية وايجاد نظام حوافز مناسب للمتميزين، وبالمثل بالنسبة للطلبة المتفوقين، والزام التعليم العالي باخضاع جميع الجامعات دون استثناء لمعايير الاعتماد ومعايير ضمان الجودة، ووضع معايير للجودة محددة وبشفافية وبشكل مشابه لمعايير الاعتماد، وعقد الدورات المناسبة لطلبة جميع التخصصات في الجامعات لتقليص فجوة عدم جاهزيتهم للمثول لامتحان الكفاءة، وكذالك عقد الدورات المناسبة من قبل التعليم العالي لمدرسي المواد في جميع التخصصات لتدريبهم على الية امتحان الكفاءة، وضرورة اشراك الجمعيات المهنية في موضوع الكفاءة الموحد، وتداول الآمر معهم لايجاد الية لسد قجوة التعليم المحاسبي وتقليصها بشكل يتماشى مع متطلبات المهنة في السوق.

How Far can Accounting Students pass the Achievement Exam in Jordan

Abstract

The Study aimed to oversight the achievement exam related to accounting students, Examine wither its results did reflect students achievement at their universities, and determine any obstacles that might prevent students from scoring high marks in the achievement exam.

The study came out with some results: The achievement exam results did not reflect students achievement at their universities, the results were negatively unrelated, both students and academic staff believe that the accounting students are not yet ready to appear for such exam, there are many obstacles prevent students from scoring high marks in the achievement exam, there was disagreement among students and academic staff about considering achievement exam as effective efficiency measurement tool, most of the students lucks to self confidence, both students and academic staff agrees that academic institutions management failed in preparing its staff and students for such kind of exams, and all agreed that the academic environment must be well prepared before enforcement of such exam.

The study recommended: A full cooperation with ministry of higher studies to determine obstacles and handle them in an scientific way, forming specialized committees from all academic organizations, enforce quality assurance upon all academic organizations, and cooperate with professional bodies to narrow the accounting teaching gap.

المقدمة

كما هو معروف بأن الأردن يعتبر من الدول العربية الرائدة في مجال التعليم بشكل عام، ومجال التعليم الجامعي بشكل خاص، ويشهد له في جميع الميادين، والمحافل بالنوعية، والجودة التعليمية العالية النابعة من عدة عوامل يقف على رأسها وعي القيادة السياسية لأهمية التعليم، والتي ومنذ بدأ حكم القيادة الهاشمية جعلت همها الأساسي النهوض بالمستوى التعليمي بشكل يوازي المستويات الرائدة في الدول المتقدمة، والعامل الأخر الذي لا يقل أهمية وجود كوادر بشرية مؤهلة على درجة علمية عالمية عالية تمكنت وخلال العقود الماضية من الزمن بإيجاد بنية تعليمية راسخة يسترشد بها من قبل الدول العربية.

لقد صدر مؤخرا قرار من قبل وزارة التعليم العالي مفاده إلزام خريجي الجامعات الأردنية بشكل عام وخريجي أقسام المحاسبة في جميع الجامعات الأردنية بشكل خاص لتقديم امتحان موحد اتفق على تسميته بامتحان الكفاءة، والذي يشابه إلى حد ما امتحان الشامل الذي يخضع له حملة شهادات الدبلوم، ومما هو ملاحظ بعد مرور فترة جيدة بأن معدلات العلامات ومعدلات النجاح في امتحانات الكفاءة التي عقدت لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الاردنية متدنية جدا، وحرصا على عدم تدني جودة التعليم الجامعي في الأردن بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص فان هذه الدراسة تسعى لمعرفة الاسباب والمعوقات التي تحول دون ان يحقق الطلبة معدلات عالية ونسب نجاح عالية في امتحان الكفاءة.

بما أن الأطراف المتعلقة بموضوع امتحان الكفاءة الموحد لقسم المحاسبة هي ثلاث أطراف رئيسية، وزارة التعليم العالي، والجامعات الأردنية، وطلبة قسم المحاسبة فقد أخذ الباحثين تلك الأطراف بعين الاعتبار، وتم استقاء معلومات هذه الدراسة من خلال عدة وسائل رئيسية (قرارات وزارة التعليم العالي الخاصة بالامتحان الموحد واستبانات استهدفت أعضاء الهيئة التدريسيه في قسم المحاسبة في عدد من الجامعات الاردنية الخاصة والحكومية، وأخرى استهدفت طلبة قسم المحاسبة المتوقع تخرجهم في عدد من الجامعات الخاصة والحكومية، وتم الاطلاع على بعض تجارب الجامعات في عمل امتحان كفاءة تجريبي، وتم عمل مقارنة بين الخطط الدراسية لقسم المحاسبة المعتمدة في بعض الجامعات الحكومية والخاصة).

إن استطاعت هذه الدراسة الوصول إلى نتائج مهمة وتوصيات تعزز من جودة التعليم المحاسبي يمكن تعميمها على بقية العلوم الأخرى، وبهذا يكون الباحثين قد ساهموا في دعم سوية التعليم الجامعي في الأردن بشكل يبقيه مثالا حسنا للدول العربية في هذا المجال الحيوي المهم الذي يساهم في دعم البنية الاقتصادية من خلال القضاء على الفقر والبطالة وتجهيز كوادر أردنية مؤهلة تساهم في زيادة الدخل المحلي، والعمل على تأهيل خريجين مدربين بشكل جيد جدا للعمل في الدول العربية المجاورة.

مشكلة الدراسة

إن جميع القوانين والتشريعات النابعة من الحكومة الأردنية بشكل عام، ووزارة التعليم العالي بشكل خاص تسعى إلى رفع جودة التعليم إلى أقصى مستوياتها، ولكن انخاذ قرار كقرار امتحان الكفاءة الموحد دون وجود دلائل محلية على نجاعته لغاية الان قد ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة، ومن هنا فان هذه الدراسة سعت إلى استقصاء الدلائل والمعوقات التي قد تحول دون ان يحقق امتحان الكفاءة الاهداف المرجوه منه.

وقد تم حصر مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

١ - هل نتائج امتحان الكفاءة الخاص باقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية تعكس معدلات الطلبة التراكمية؟

٢ - هل يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد

٣ - ما هي المعوقات التي تحول دون تمكن طلبة قسم المحاسبة من تحقيق معدلات جيدة في امتحان الكفاءة؟
٤ - هل يعتبر امتحان الكفاءة الموحد اداة قياس فاعلة لمستوى طلاب قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية ؟

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة على أعلى مستويات الأهمية، حيث أنها بحثت في معرفة مدى نجاعة قرار وزاري يفترض أن يكون السبب من وراء صدوره رفع سوية التعليم الجامعي في الأردن وتحسين معايير الجودة، ومدى قدرة طلبة قسم المحاسبة على اجتياز امتحان الكفاءة بمعدلات تعكس واقع تعليمهم الجيد، ومعالجة المعوقات ان وجدت، فان نجحت في تحقيق أهدافها فسوف تساهم بتقليل السلبيات إن وجدت ودعم آليات رفع سوية التعليم في الأردن، الذي سيكون له انعكاس إيجابي على الاقتصاد المحلي بشكل منقطع النظير.

أهداف الدراسة:

كما سبق وذكر بأن جميع التشريعات والقوانين الخاصة بالتعليم الجامعي تهدف إلى رفع سويته والارتقاء بجودته، ولكن من الضروري دراسة أي قانون أو تشريع بشكل معمق كي يتم استبعاد أثاره السلبية، ومن هذه الحقيقة فان هذه الدراسة هدفت الى الاطلاع على واقع امتحان الكفاءة الجامعي الخاص بطلبة قسم المحاسبة، ومعرفة المعوقات التي تحول دون تمكنهم من تحقيق معدلات عالية، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة.

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسية كما يلي:
١ - لا تعكس نتائج امتحان الكفاءة الخاص بأقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية معدلات الطلبة التراكمية.
٢ - لا يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد
٣ - لا توجد معوقات تحول دون تمكن طلبة قسم المحاسبة من تحقيق معدلات جيدة في امتحان الكفاءة.
٤ - لا يعتبر امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة لمستوى طلاب قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

الإطار النظري للبحث
المبحث الأول
التعليم المحاسبي وامتحان الكفاءة الجامعي

عند دراستنا للتعليم المحاسبي فلا بد لنا من وضع أبرز مقومات التعليم المحاسبي الناجح كما يتضح لنا من واقع العالم المتطور اقتصاديا وتكنولوجيا حتى نصل إلى حكم موضوعي على واقع التعليم المحاسبي في جامعاتنا الأردنية وقبل الحديث عن مقدمات هذا التعليم المحاسبي الناجح نتحدث باختصار عن أهميته .

أهمية التعليم المحاسبي[١]:

١. إن التنمية الاقتصادية تستأثر على كافة الجهود الرسمية والشعبية وتعتبر الكفاءات المؤهلة تأهيلاً علمياً مناسبا أحد الأركان الأساسية لمتطلبات التنمية، ولا يخفى على أحد أن مهنة

[١] المحاسب القانوني العربي ،أبوغزالة طلال ، التعليم المحاسبي في الوطن العربي ،ايار وحزيران ، ١٩٩٧

المحاسبة من موقعها القريب جدا من القطاعات الاقتصادية المختلفة قادرة على أن تلعب دوما دورا فعالا في مساعدة الإدارات العامة في اتخاذ قراراتها بناء على أسس علمية و كمية سليمة تعتمد بشكل رئيسي على ما يقدمه المحاسب لتلك الإدارات .

٢. المحاسبة في يومنا هذا لم تعد مجرد مسك للدفاتر كما كانت عليه لعهد قريب مضى ولم يعد دور مدقق الحسابات مجرد رقيب يوكل إليه إصدار الرأي في صحة الحسابات ومدى العدالة التي تعكسها البيانات والقوائم المالية المنشورة على الرغم من أن مثل هذه الوظائف الأساسية ضرورية جدا للإفصاح عن واقع الأمور للمساهمين والعاملين والجهات الرسمية على حد سواء فإن ثمة بعدا جديدا للمحاسبة من حيث دورها في تعزيز الثقة وإشاعة الطمأنينة في المجالات الاستثمارية إن هي مارست كل الأمانة في إعطاء الصورة الصادقة من وجودها وقامت برصد آرائها والتنبيه إلى أي انحرافات محتملة يسهل تداركها في الوقت المناسب .

٣. إن المحاسبة قد أصبحت تنفرد عن غيرها من المهن الأخرى بازدواجية مسؤولياتها ،بمعنى أنها ليست مسؤولية محددة باتجاه جهة واحدة أو شخص واحد بل تعددت تلك الجهات، بداية بصاحب المال ثم العميل ونهاية بعامة الشعب بل المجتمع المحلي والإقليمي الدولي أي بكل من يعتمد بقراءة على البيانات والمعلومات التي يجهزها المحاسب ويشهد شهادة خالصة بمحتواها، خاصة وأن إجراءاتها أصبحت مصدرا لقياس الإنجاز وماهيته ناجحا أم فاشلا، عظيما أم صغيرا، جرى بإنتاجية اقتصادية مقبولة أم بإهدار للموارد والطاقات في إطار من تحقق المصلحة العامة أو الخاصة وما شابه ذلك من استخلاص للنتائج والعبر المفيدة في تعظيم عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام

مقومات التعليم المحاسبي الناجح[٢]:

انطلاقا من أهمية التعليم المحاسبي والمكانة التي يحتلها ودوره في التنمية الاقتصادية، بات يتعين مع المحاسب أن يحظى بتأهيل خاص يساعده على أداء وظائفه بصورة إيجابية فعالة، وأصبح يتعين على الجامعات أن توفر كل متطلبات هذا التعليم حتى تساهم في تخريج محاسبين أكفياء تكون لهم بصمات واضحة على عملية التنمية الاقتصادية في بلدانهم .

والتعليم المحاسبي المتطور يركز على نوعية المساقات والمواد الدراسية التي يجب أن تطرح بحيث يكون التركيز على النواحي العلمية المتقدمة بغض النظر عن عدد المساقات حتى ولو كان قليلا كذلك يجب الابتعاد عن المساقات الكثيرة التي تركز على النواحي الإجرائية التي لا تحمل في طياتها أية أهمية إلا أن هذه المساقات تتبع بدورها إلى النظام الاقتصادي الذي نعمل فيه، ومن هنا تنبع مشكلة الضعف فيها فالتعليم يجب أن يحرص على تخريج محاسب يستطيع التعامل مع أي نظام اقتصادي يتواجد فيه ويمكنه من الإنتاج والإبداع في أي بلد يعمل فيه .

كما أن مواكبة التطورات الحديثة في جميع مجالات العلم المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحاسبة كعلم ومهنة، تعتبر ذات أهمية بالغة في العلم الناجح، وأهم هذه العلوم هي الكمبيوتر والاقتصاد والاتصال والتمويل والعلوم الكمية بشكل عام، لما لهذه العلوم أثر كبير على تطور المحاسبة، لذلك لابد للجامعات من أن تحرص على توفير كل ما يلزم الطالب من مراجع ودورات متخصصة وندوات و محاضرات ووسائل اتصال متطورة، وإن تعمل تقوية الصلة بين الشركات والمؤسسات والتعاون مع الهيئات والجمعيات المتخصصة، التي تساهم في تخريج المحاسب الكفؤ الذي يستطيع أن يواكب التطورات السريعة في عالم اليوم وأن تكون لديه القدرة الكافية التي تمكنه من دراسة السوق دراسة شاملة حتى يستطيع أن يتنبأ بما يمكن حدوثه مستقبلا، يبني قراره على أسس علمية سليمة حتى يكون القرار أكثر موضوعية وواقعية، ومن أبرز مقومات التعليم الناجح أيضا، هو التوافق بين النظري والتطبيقي العملي، بمعنى أن يتناول التعليم الجانبي العملي بشكل كاف حتى يستطيع الطالب أن يتعرف على جزء من المشاكل المحاسبية التي تواجهه في حياته المهنية، بعد أن تكون الجامعة قد أعطته

[٢] المرجع السابق

الخلفية النظرية والعملية التي تؤهله للتعامل مع تلك الظروف العملية، وتهيئ الطالب للعمل وتمكنه من بلورة فكرة تطبيقية عما يجري في داخل أسوار الشركات إضافة إلى تحضير الطالب للتفاعل بشكل جدي ومؤثر مع البيئة الاقتصادية وأن يتعرف على خصوصيات الاتجاهات الاقتصادية في بلده، والمؤثرات المحلية والخارجية التي تتفاعل مع بيئته التي يعيش فيها، لما للتطور الاقتصادي من تأثير على تطور المحاسبة بشقيها العلمي والمهني .

ولما كان الاقتصاد الأمريكي من أقوى الاقتصاد في العالم ويمتلك كل مقومات الاقتصاد الناجح ولديه من العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمعقدة، والتقدم التكنولوجي الواسع والبيئة العلمية المتطورة فإننا نعتقد أن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الأمريكية من أفضل برامج تعليم المحاسبة في العالم، تكون المحاسبة تنمو وتتطور دوما في ظل الاقتصاد المتطور والقوي، هذا من ناحية أخرى فإن وجود المؤسسات والجمعيات المهنية والأكاديمية المهتمة بتطوير ورعاية مهنة المحاسبة مثل (AICPA , AAA) وما تحتله من مكانة في الاقتصاد الأمريكي، واستقلالية في الأداء، جعل المحاسبة الأمريكية في هذا الوقت تتصدر وتتقدم على غيرها من دول العالم، وبالنظر الى الخطة الدراسية لجامعة (Winconsin Milwaukee) كنموذج عن باقي الجامعات الأمريكية في القياس على واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية الخاصة، نستطيع أن نقسم المساقات المطروحة إلى عدة مجموعات على مستوى كبير من الأهمية .

يمكن ملاحظة بأن المجموعة الأولى من هذه المساقات تركز بشكل كبير وأساسي على المحاسبة وتعتبر هذه المساقات أساسية جدا في التخصص مثل المحاسبة المتوسطة والمتقدمة ومحاسبة التكاليف ومحاسبة ضريبة الدخل والتدقيق ونظم المعلومات المحاسبية، ونلاحظ بأن المجموعة الثانية هي امتداد طبيعي لسابقتها ومكملة لها مثل تحليل القوائم المالية أو محاسبة التكاليف المتقدمة، والمحاسبة العامة والحكومية، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة من المساقات المالية فهي تزويد الطالب بكل ما يحتاجه من نواحي اقتصادية متطورة وكذلك النواحي الإحصائية الحديثة إضافة إلى المبادئ الأساسية في التمويل، كما تعمل على ربط الطالب بالواقع الاقتصادي الذي يدرس فيه وكذلك توجد مجموعة المساقات الإدارية التي تزود الثانوية التي تشمل مساقين من مادة القانون التجاري والتي تعطي الطالب في قسم المحاسبة كل ما يحتاجه من نواحي قانونية وقضائية في حياته العملية وفي مجال تخصصه .

وأما بالنسبة للكمبيوتر فإن طالب التخصص يدرس هذا المساق إضافة إلى أن المساقات المحاسبية في معظمها تطبق بشكل مباشر على الكمبيوتر على المساق المحدد في الخطة.

وفيما يتعلق بعلاقات الجامعة مع غيرها من المؤسسات والجمعيات الأكاديمية والمهنية فإن الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة لطلابها مصدقة ومعتمدة من قبل (AACSB)(American Assembly Collegiate School of Business). وهي الجهة الرسمية الوحيدة في الولايات المتحدة التي تهتم بالتعليم الاقتصادي والتجاري، كما أن إتمام متطلبات التخصص الرئيسي والحصول على الدرجة العلمية معتمد ومجاز من قبل المجلس المحاسبي لولاية Wisconsin وهذا الأمر توفره الجامعة لطلابها، كما تقوم الجامعة بتأهيل طلابها وتحضيرهم لامتحان (CPA) حيث أن شهادة(CPA) تعطى لمن يحقق متطلبات هذا الامتحان وينجح في مساقات المحاسبة التطبيقية والتدقيق والقانون التجاري .

ومن هنا فإننا نعتقد بأن الخطة قد حققت كل مقومات التعليم المحاسبي النموذجي بما يتضمنه من تركيز على نوعية المساقات والتنويع فيها .

واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية

لقد بلغ عدد طلبة المحاسبة في الجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حوالي ٩٤٥٨ طالب[٣] ، وهذا العدد الكبير من الطلبة يجعل الباحثين يطرحون سؤالا مهما: هل جميع مستويات أولئك

[٣] التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الاردن لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قسم الاحصاء، مديرية تكنولوجيا المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٤، ص (٨٩).

الطلبة العلمية متساوية؟ وان كانت الإجابة لا، فما هو السبب وراء ذلك؟ هل هو نوعية الطلبة المنتسبين للجامعات الحكومية والخاصة؟ هل هو اختلاف أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الحكومية والخاصة؟ هل هو اختلاف الخطط الدراسية ومفردات المساقات بين الجامعات؟

كمحاولة للإجابة على الأسئلة السابقة فلقد تداول الباحثين موضوع البحث مع عدد من قرنائهم في الجامعات الأردنية، الحكومية منها والخاصة، وجمعوا بعض خطط ووصف المساقات لتخصص المحاسبة، وتمكنوا من التوصل لبعض الأمور المهمة التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ - هناك فرق واضح بين نوعية الطلبة ما بين الملتحقين بالجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، حيث أن الجامعات الحكومية تحظى بالطلبة الأكثر جودة من منطلق مبدأ التنافس المبني على معدلات التوجيهي.

٢ - هناك فرق مبطن بين نوعية مدرسي الجامعات بالجامعات، حيث أن الجامعات الحكومية تنتقي وفي كثير من الأحيان تبتعث مدرسيها للحصول على الشهادات العليا من دول متقدمة في مجال علوم المحاسبة كالولايات المتحدة الأمريكية، بينما تكتفي الجامعات الخاصة بتعين مدرسين حاصلين على شهادات عليا من دول ليس لها الثقل نفسه في التعليم المحاسبي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود السبب في ذلك الى التزام الجامعات الخاصة بمعايير الاعتماد من قبل وزارة التعليم العالي الذي لا يطبق بشكل مشابه في الجامعات الحكومية، وخير مثال على ذلك نجد أن جميع الجامعات الخاصة ملتزمة بنسبة تعيين حملة الدكتوراه بنسبة ٨٠% إلى حملة الماجستير التي يجب ان لا تتجاوز نسبة ٢٠%، بينما في أغلب الجامعات الحكومية قد تكون النسبة مقلوبة.

٣ - وجود تفاوت بعدد ساعات التخصص في مساقات المحاسبة، وقد يكون الالتزام اكبر في الجامعات الخاصة حيث ان الخطط تعتمد من قبل وزارة التعليم العالي.

٤ - وجود تفاوت وبشكل واضح بين وصف المساقات لنفس المادة بين الجامعات كافة.

٥ - اختلاف لغة التدريس بين بعض الجامعات.

٦ - عدم تقيد بعض أعضاء هيئة التدريس في إعطاء المادة بالكامل، والذي قد يعود سببه في بعض الأحيان إلى نقص ساعات التدريس في بعض الفصول لعدت عوامل.

٧ - عدم قدرة بعض أعضاء الهيئة التدريسية على إيصال المعلومة للطالب بالشكل المناسب لعدة عوامل من أهمها افتقار بعضهم للخبرة التدريسية.

لقد اظهر بعض الباحثين إن واقع التعليم المحاسبي مرتبط بثلاث عوامل رئيسية:

١ - الخطة الدراسية.

٢ - الهيئة التدريسية.

٣ - الظروف الخارجية.

الخطة الدراسية [٤]

يعتقد المدرسين بأن المساقات التي تتضمنها الخطة الدراسية كافية من الناحية النظرية وهي مأخوذة من الخطط الدراسية المعتمدة في الجامعات الأمريكية، وهي تتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد محاسبين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة، حيث أنها تشتمل على مساقات تتعلق بالمحاسبة المالية لمساقات تتعلق بمحاسبة المؤسسات الغير هادفة للربح والمحاسبة الحكومية، ومساقات تتعلق بالتدقيق والنظم النظرية المحاسبية،إضافة إلى المساقات الاقتصادية والقانونية وغيرها. لكن ذلك لا يعني عدم وجود فجوة مؤقتة بين ما يعمل به في الواقع وبينما يدرس في الجامعات، إلا أن المدرسين يعتقدون بأن هذه الفجوة مؤقتة وتزول عند انخراط الطلبة في العمل الميداني وامتلاكهم للخبرة العملية، حيث أنهم يمتلكون المخزون النظري الكافي الذي يؤهلهم لمواصلة ممارسة المهنة، وسبب وجود هذه الفجوة هو تدني مستوى السوق بالنسبة لمهنة المحاسبة والذي ينبع بالدرجة الأولى من مستوى التطور الاقتصادي السائد والذي هو عادة يقود التطور في المحاسبة. مما يدل على أن

[٤]-المحاسب القانوني العربي ، شكري ابراهيم ،دور الهيئات والجمعيات المهنية في التأهيل المحاسبي ، آذار ونيسان ،١٩٩٨

الخطة كافية؛ هي قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم العالي لدى أفضل الجامعات، وقدرتهم على الممارسة العملية للمهنة بدون أي صعوبات تذكر بعد فترة وجيزة من ممارستهم للمهنة. بحيث نجد أن معظم المدرسين تمكنوا من تحصيل شهادات الماجستير والدكتوراه من الخارج وهذا يدل بدلالة واضحة على أن الخطة الدراسية في كل من الجامعات مؤهلة لإعداد المحاسب الكفؤ.

إن عدم احتواء الخطة الدراسية على مساقات تحمل طابع عملي وتدريبي وهي الرغبة في إعطاء الطالب المخزون النظري الكافي الذي يؤهله للانخراط في العمل وأن يمتلك المرجعية النظرية النموذجية للتغلب على المشاكل العملية، لكن ذلك أبدا لا يعني الاستغناء عن الجوانب العملية وإهمالها بل على العكس يجب أن تشتمل الخطة الدراسية جانب عملي إلزامي للطلبة حتى يمتلكوا التجربة الكافية، ولإزالة حاجز الخوف من الحياة العملية. وهو الأمر الذي أكد عليه المدرسون في الجامعات، واعتبر البعض بأن عدم طرح مساقات عملية أو عقد دورات تدريبية للطلاب هو بمثابة خطأ كبير وضعف في الخطة الدراسية، لأن الطالب يجب أن تكون لديه الخلفية العملية بجانب خلفيته النظرية.

وكما ذكر سابقا فإن سبب التناقض بين ما يعمل به وبين ما يدرس في الجامعات يعود إلى تدني مستوى السوق، ولكن التغيرات الاقتصادية الحالية بدأت تفرض على المتعاملين في السوق الاهتمام بالمحاسبة بشكلها العملي، فمعظم الشركات الآن تطلب أنظمة محاسبية متطورة وتحاول أن تطبق أفضل السياسات المحاسبية العلمية معتمدة على أفضل الكفاءات العلمية، وهذا من شأنه العمل على تقليل الفجوة بين النواحي العملية والنظرية وكذلك إعطاء خريج الجامعة حجمه الذي يستحقه في العمل، والاعتراف بأهلية وكفاءة الخطة الدراسية التي يعمل بها في الجامعات. أما إذا بقي الوضع على ما هو عليه فإنه من الطبيعي القول بعدم كفاءة التعليم الجامعي، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فالموجود الآن في السوق هو دون المستوى ما يدرس في الجامعات وبالتالي من المستحيل أن يعترف بأن خريج الجامعة بأنه أقدر وأكفئ من الناحية العلمية والعملية.

وفيما يتعلق باللغة التي يتم التدريس بها، يجب أن تكون لغة علمية ومؤهلة لتوصيل الأفكار الأساسية للطالب، ومن المعروف أن اللغة الإنجليزية ضرورية لتعليم المحاسبة، لكون معظم المراجع والكتب والمنشورات المتخصصة في المهنة تصدر من دور نشر أجنبية باللغة الإنجليزية تحديدا، وقد أكد المدرسون على ضرورة تحويل التعليم إلى اللغة الإنجليزية حتى يصل إلى المستوى المطلوب ويحتل مكانته المرجوة. لكن هناك من يعتقد بأن تجربة التدريس باللغة العربية ليست فاشلة ولكنها تحتاج إلى جهود إضافية تتعلق بتوفير المراجع الكافية لترجمة المصطلحات الأساسية ترجمة علمية دقيقة، والمحافظة على التواصل مع كل جديد في هذا المجال. وعند النظر إلى الخطة الدراسية في كل من الجامعات فإنه يلاحظ وجود بعض نقاط الضعف ولكن ذلك لا يعني وجود فجوة في هذه الخطة، حيث أن إدارة كل قسم تسعى لتلافي مثل هذا في بعض المساقات الضعيفة مثل: (محاسبة البنوك، والتأمين وتكاليف زراعية وفنادق وأمثالها) لأن هذه المساقات لا يستحق أن ينفق عليها فصل كامل خاصة إذا كانت هذه المساقات اختيارية.

الهيئة التدريسية[٥]

من المعروف أنه توجد علاقة جدلية بين نوعية وكفاءة الهيئات التدريسية ونوعية التعليم المحاسبي، فكلما امتلك المدرس الخبرة العلمية والعملية كلما كان أقدر على إعطاء المساق بصورة نموذجية وإيجابية. (لأنه من غير المنطقي أن يقوم بتدريس طلبة البكالوريوس مدرس يحمل نفس الدرجة العلمية التي يتم منحها للطلبة) ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن مصدر الحصول على الشهادة الجامعية بالنسبة للمدرسين له دور وتأثير مباشر على نوعية التعليم.

فالمحاسبة وجدت في إيطاليا وعدلت من قبل بريطانيا وتطورت ووصلت إلى ما هي عليه بفضل الجهود العلنية الأمريكية. لذلك نلاحظ مدى تأثير الفهم الأمريكي للمحاسبة في المبادئ والمعايير المتعارف عليها دوليا.

[٥] المرجع السابق

وبناء على ذلك من المهم جدا مراعاة مصدر الحصول على الشهادة الجامعية لما له من تأثير على نوعية التعليم ومفاهيمه. وكذلك من المهم التركيز على الخبرة العملية التي يمتلكها المدرس حيث أن ذلك يزوده بالقدرة الكفيلة ويساعده في شرح القضايا النظرية وتوصيلها إلى الطالب بصورة أفضل.

ومن الملاحظ بأن الجامعات تعاني من نقص حاد ومزمن في نوعية وعدد المدرسين الذي يعملون بها، والسبب المباشر لذلك يكمن في الصعوبات المالية التي تواجهها الجامعات بحيث لا تستطيع أن تقدم الإغراءات الكافية لاستقطاب الكفاءات الجيدة والمؤهلة هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن المغريات والتسهيلات المقدمة من السوق للكفاءات المحاسبية تدفع العديد منهم إلى ترك التعليم والتوجه نحو الجوانب المهنية.

الظروف الخارجية[٦]

إن الظروف البيئية باختلاف جوانبها من سياسية واقتصادية واجتماعية لها دور مباشر في التأثير على نوعية ومستوى التعليم العالي بشكل عام ومن المعروف أن للأوضاع الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغيرات ستشكل الحافز بالنسبة لأقسام المحاسبة بأن تهتم لنوعية ومستوى خريجيها حتى يتمكنوا من القيام بدورهم في عملية التنمية الاقتصادية المتوقعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إيجاد جسم مهني لمهنة المحاسبة سيكون له أثر إيجابي في التأثير على مستوى التعليم إن حصل التفاعل المطلوب بين المهنيين والأكاديميين وبشكل يخدم مهنة المحاسبة والارتقاء بمستواها.

أما نظرة المجتمع لمهنة المحاسبة فإن لها دور وتأثير على مدى الاستمرار في تطوير التعليم المحاسبي، وكلما امتلك المجتمع الوعي المحاسبي الكافي كلما ساعد ذلك في الاهتمام بمهنة المحاسبة وتقديم الدعم الكافي لمحاولات تطويرها.

يرى الباحثين بأن هناك عامل مهم تم إغفاله من قبل الدارسين وهو توجه العالم نحو استخدام معايير محاسبة موحدة والتي اتفق على تسميتها بمعايير المحاسبة الدولية والتي تصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية المكون من عدة دول تشكل فيها الدول المتقدمة النسبة الأعظم.

امتحان الكفاءة الموحد

لعدة أسباب فلقد ارتأت وزارة التعليم العالي بضرورة التوجه نحو إخضاع خريجي برنامج البكالوريوس بشكل عام وخريجي أقسام المحاسبة بشكل خاص لامتحان موحد، وفيما يلي السبب الحقيقي الذي يعتقده الباحثين المحرك الرئيسي لذلك التوجه حيث بدأت مسيرة هذا المشروع بورود كتاب لجميع رؤساء الجامعات الأردنية من وزير التعليم العالي السابق مفاده: "أرفق طيا صورة عن الكتاب الذي وردني من السيد Bruse Paternoster مدير التعليم العالي في (ETS) Educational Testing Service متضمنا التخصصات التي يتوافر لها امتحانات كفاءة معيارية وكذلك الرسوم التي يتقاضونها عن كل طالب بالإضافة الى إجراءات الامتحانات واستخراج نتائجها، راجيا الاطلاع للاستفادة من خدمات (ETS)"[٧] وقد اظهر الخطاب المرفق طيا ان التخصصات التي يتوفر فيها امتحان معياري هي ١٦ تخصص (الأحياء، والعلوم الإدارية "بمستوياتها بالبكالوريوس والماجستير"، والكيمياء، وعلوم الحاسوب، والعقوبات الجنائية، والاقتصاد، والتعليم، والتاريخ، والأدب باللغة الإنجليزية، والرياضيات، والموسيقى، والفيزياء، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم نفس. ونوه الكتاب بأن الطالب في الجامعات الأمريكية مجبر على الخضوع للامتحان المعياري قبل منحه درجة البكالوريوس لتحقيق هدفين، الأول قياس قدرة الطالب التعليمية، والثاني تقييم فاعلية الكليات والجامعات في كل تخصص. ولا تعتمد نتيجة الامتحان على مقدرة الطالب على النجاح فقط بل تعتمد على ذكر ترتيبه على قرنائه.

ومن ثم تتابع المشروع بظهور التوصيات الصادر من اللجنة المكلفة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (٤٥٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٨ لدراسة الاعتماد وتقييم الجودة حيث جاء فيها ما يلي:

---

[٦] المرجع السابق

[٧] وزارة التعليم العالي، كتاب رقم ٦٩٨٣/١٠، ٢٠٠٣/٧/١.

١ - تفويض صندوق الحسين للإبداع والتفوق للقيام بإنشاء هيئة مستقلة تتولى تقييم الجودة للجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة التي يراها مناسبة، وبما لا يتعارض مع صلاحيات مجلس إمناء الجامعة بوضع أسس مراقبة جودة التعليم في الجامعات ونوعيته وذلك بالاستعانة بهيئات إقليمية أو دولية متخصصة.

٢ - تشكيل لجنة ارتباط للتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مجلس الاعتماد وصندوق الحسين للإبداع والتفوق من:

- اثنين من مديرين الجودة في الجامعات الرسمية.
- مدير الجودة في إحدى الجامعات الخاصة.
- المديرة التنفيذية لصندوق الحسين للإبداع والتفوق.
- مدير مديرية الجودة في وزارة التعليم العالي (أمينا للسر).

وتتولى اللجنة المهام التالية:

أ - التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصندوق الحسين للإبداع والتفوق.

ب - وضع خطة عمل إدارة تقييم الجودة.

ج - اقتراح أوليات التخصصات التي يتم تقييمها.

د - اقتراح الجدول الزمني للتقييم على مدة ثلاث سنوات.

٣ - إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد لتحل محل مجلس الاعتماد الحالي.

٤ - أن تقوم كل جامعة بوضع امتحان كفاءة يكون متطلبا للتخرج في كل تخصص على ان يشارك في التقييم ممتحن خارجي أو أكثر.

٥ - أن تقوم الوزارة بتكليف هيئة مستقلة لعقد امتحان كفاءة موحد للخرجين في كل تخصص للمساهمة في تقييم جودة الخريجين وللأغراض المذكورة تاليا، بحيث يكون اختياريا وتعتمد نتائجه من ضمن معايير اختيار الطلبة المتفوقين المؤهلين للحصول على:

- الحوافز المادية.
- البعثات الدراسية الخاصة بالوزارة.
- نقاط إضافية لطلب التوظيف المقدم لديوان الخدمة المدنية.

٦ - توفير الآليات اللازمة لتشجيع وحفز الطلبة على التفوق والإبداع من خلال:

- إنشاء صندوق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمنح جوائز للطلبة المتفوقين أكاديميا والطلبة المتفوقين في النشاطات اللامنهجية على مستوى جميع الجامعات الأردنية.
- جائزة رئيس الجامعة ولائحة الشرف للطلبة المتفوقين أكاديميا على مستوى الجامعة.
- جائزة عميد الكلية ولائحة الشرف للطلبة المتفوقين أكاديميا على مستوى الكلية.
- جائزة التفوق في النشاطات الطلابية على مستوى الجامعة.

وقد تم إيضاح خطوات إعداد اختبار الكفاءة للخرجين بالشكل التالي:

١ - تحديد مساقات (مواد) التخصص الأساسية.

٢ - وضع محاور (موضوعات) كل مساق (مادة).

٣ - وضع المحاور (الموضوعات) الأساسية لكل تخصص.

٤ - صياغة الأهداف العامة للتخصص اعتمادا على المحاور الرئيسية.

٥ - صياغة الأهداف التعليمية الخاصة اعتمادا على الأهداف العامة.

٦ - كتابة سؤالين أو اكثر على كل هدف على ان تكون بعض الأسئلة من النوع الاختبار من بدائل.

٧ - إعداد جدول مواصفات كلي للاختبارات.

٨ - إعداد نموذجين متشابهين للاختبار.

٩ - تحويل الأسئلة الى أسئلة موضوعية (ما أمكن) وللنموذجين.
١٠ -إعداد نماذج من أسئلة كل اختبار لتدريب الطلبة.
١١ -تحليل الأسئلة بعد تطبيق الاختبارات.

وقد انتهى مشروع وزارة التعليم العالي الى صدور تكليف للأستاذ الدكتور عيد الدحيات ، رئيس اللجنة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي مفاده[٨]: "فأرجو إعلامكم بأن مجلس التعليم العالي اتخذ في جلسته الثالثة والأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ القرار رقم (٧١٧) الذي ينص على:
تشكيل لجنة برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤته / رئيس اللجنة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي وعضوية الاساتذه نواب رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للشؤون الأكاديمية تكون مهمتها وضع الآليات المناسبة للبدء في تطبيق قرار مجلس التعليم العالي المؤرخ ٢٠٠٣/٦/١٩ بالموافقة على عقد امتحان كفاءة للطلبة في الجامعات الأردنية يكون متطلبا للتخرج في كل تخصص وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه الى المجلس.

وقد ظهر في جريدة الغد الأردنية في عددها الصادر في ٢٠٠٤/١١/٢١ بأن وزارة التعليم العالي ستعقد امتحان الكفاءة في مطلع شهر حزيران ٢٠٠٤ والذي سيكون اختياريا، وستوضع نتيجته على شهادة منفصلة عن شهادة الجامعة.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال ثلاث وسائل رئيسية:

١ - الاطلاع على ادبيات التعليم المحاسبي.
٢ - تحليل نتائج اخر امتحان كفاءة تم عقده حتى تاريخ اعداد هذا البحث وهو الامتحان الذي عقد في نهاية الفصل الثاني للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٣ - توزيع استبانه متخصصة على طلبة واعضاء هيئة تدريس خمس جامعات (جامعة اليرموك، جامعة فيلادلفيا، جامعة جرش، جامعة ال البيت) وذلك لقرب هذه الجامعات على مركز عمل الباحثين.

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار فئتين رئيسيتين من أقسام المحاسبة (الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسيه) في أربع جامعات (جامعة اليرموك، جامعة فيلادلفيا، جامعة جرش، جامعة ال البيت).

مصادر الدراسة:

لغايات إعداد هذه الدراسة فقد تم اعتماد المصادر الرئيسية التالية:

١ - التشريعات والقوانين الصادرة من وزارة التعليم العالي الخاصة بموضوع إقرار امتحان الكفاءة الموحد.
٢ - المقابلات الشخصية مع القائمين على موضوع الامتحان الموحد في وزارة التعليم العالي.
٣ - الاستبيانات التي تم توزيعها على الفئات التي تم استهدافها في أقسام المحاسبة في الجامعات عينة الدراسة.
٤ - نتائج امتحان الكفاءة الذي عقد في نهاية الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧

[٨] وزارة التعليم العالي، كتاب رقم ٥٢٦٥/١/١٠، بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٦.

٥ - سجلات طلبة قسم المحاسبة لاحدى الجامعات الخاصة والذين تقدموا لامتحان الكفاءة الجامعي الذي عقد في نهاية الفصل الثاني للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٦ - الاطلاع على خطط المحاسبة في الجامعات الاردنية

محددات الدراسة:
من اهم المحددات التي واجهت الباحثان احجام الجامعات عن اعطاء سجلات طلبة قسم المحاسبة التفصيلية ومعدلاتهم التراكمية حرصا منها على خصوصيتهم، وقد تمكن الباحث من الحصول على تلك السجلات من جامعة واحدة مع تعهدهما بعدم ذكر اسم تلك الجامعة.

المبحث الثاني (الجانب العملي)
الجزء الاول
تحليل نتائج امتحان الكفاءة الجامعي

لقد قام الباحثان بالحصول على نتائج امتحان الكفاءة الجامعي الذي عقد في نهاية الفصل الثاني للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من موقع وزارة التعليم العالي الالكتروني، ومن ثم تحليلها، وفيما يلي اهم النتائج:

أولا: ترتيب الجامعات وفقا لمعدلات العلامات

لقد قام الباحثان من خلال نتائج امتحان الكفاءة لطلبة قسم المحاسبة المعلن من قبل وزارة التعليم العالي باستخراج الوسط الحسابي (المعدل العام لنتائج جميع الطلبة المتقديم للامتحان)، وترتيب الجامعات وفقا لذلك المعدل كما يظهر في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) ترتيب الجامعات وفقا للمعدل العام لنتائج الطلبة

الترتيب	الجامعة	عدد الطلبة	الوسط الحسابي	الانحراف
١	الاردنية	110	61.17	12.84
٢	الاكاديمية	16	54.75	13.68
٣	اليرموك	108	54.67	13.35
٤	فيلادلفيا	94	54.59	13.46
٥	الزيتونة	111	54.414	11.63
٦	الزرقاء	48	54.04	14.03
٧	الهاشمية	41	53.82	14.76
٨	البتراء	60	52.9	10.89
٩	البلقاء	56	52.78	12.01
١٠	الاسراء	82	52.64	12.1
١١	ال البيت	115	52.382	12.74
١٢	اربد	45	51.55	9.01
١٣	جرش	67	50.88	10.34
١٤	العلوم التطبيقية	62	50.5	14.32
١٥	عمان الاهلية	67	49.62	10.82
١٦	مؤته	35	47.514	10.95
	المجموع	1117	53.01375	12.30813

١ - جميع معدلات امتحان الكفاءة فيما عدى الجامعية لم ترقى الى معدل التخرج المقبول في درجة البكالريوس (٦٠%)

٢ - جميع ما سبق يدلل ان نتائج امتحان الكفاءة لم تعكس معدلات الطلبة التراكمية في جميع الجامعات.

ثانيا: تحليل نتائج تدرج علامات الطلبة في امتحان الكفاءة لقسم المحاسبة في الجامعات الحكومية

لقد قام الباحثان بتحليل علامات الطلبة في امتحان الكفاءة لقسم المحاسبة في جميع الجامعات كما يلي:

١ - الجامعات الحكومية: كما يظهر في الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢) تحليل نتائج طلبة الجامعات الحكومية

الجامعات	مجموع الطلبة	معدل العلامات								مجموع الطلبة
		90	٨٠-٨٩	٧٠-٧٩	٦٠-٦٩	٥٠-٥٩	٤٠-٤٩	٣٠-٣٩	٢٠-٢٩	
الاردنية	110	2 %٢	4 %٤	24 %٢٢	33 %٣٠	29 %٢٦	13 %١٢	2 %٢	3 %٣	110 %١٠٠
اليرموك	108	0 %٠	2 %٢	14 %١٣	21 %١٩	38 %٣٥	23 %٢١	5 %٥	5 %٥	108 %١٠٠
الهاشمية	41	2 %٥	0 %٠	3 %٧	6 %١٥	13 %٣٢	13 %٣٢	1 %٢	3 %٧	41 %١٠٠
البلقاء	56	0 %٠	0 %٠	6 %١١	10 %١٨	17 %٣٠	16 %٢٩	6 %١١	1 %٢	56 %١٠٠
ال البيت	115	0 %٠	1 %١	14 %١٢	16 %١٤	37 %٣٢	35 %٣٠	7 %٦	5 %٤	115 %١٠٠
مؤته	35	0 %٠	0 %٠	2 %٦	3 %٩	8 %٢٣	14 %٤٠	7 %٢٠	1 %٣	35 %١٠٠
المجموع	**٤٦٥**	**٤ %١**	**٧ %١,٥**	**٦٣ %١٣,٥**	**٨٩ %١٩**	**١٤٢ %٣٠,٥**	**١١٤ %٢٤,٥**	**٢٨ %٦**	**١٨ %٤**	**٤٦٥ %١٠٠**

٢ - الجامعات الخاصة: كما يظهر في الجدول رقم (٣)

الجامعات	مجموع الطلبة	معدل العلامات								مجموع الطلبة
		90	٨٠-٨٩	٧٠-٧٩	٦٠-٦٩	٥٠-٥٩	٤٠-٤٩	٣٠-٣٩	٢٠-٢٩	
فيلادلفيا	94	0 %٠	3 %٣	9 %١٠	25 %٢٧	21 %٢٢	26 %٢٨	7 %٧	3 %٣	94 %١٠٠
الزيتونة	111	0 %٠	2 %٢	10 %٩	28 %٢٥	31 %٢٨	30 %٢٧	8 %٧	2 %٢	111 %١٠٠
الزرقاء	48	1 %٢	3 %٦	2 %٤	8 %١٧	16 %٣٣	15 %٣١	2 %٤	1 %٢	48 %١٠٠
البتراء	60	0 %٠	1 %٢	2 %٣	21 %٣٥	11 %١٨	17 %٢٨	8 %١٣	0 %٠	60 %١٠٠
الاسراء	82	0 %٠	2 %٢	12 %١٥	8 %١٠	21 %٢٦	31 %٣٨	8 %١٠	0 %٠	82 %١٠٠
اربد	45	0 %٠	0 %٠	3 %٧	4 %٩	19 %٤٢	17 %٣٨	2 %٤	0 %٠	45 %١٠٠
جرش	67	0 %٠	1 %١	2 %٣	8 %١٢	29 %٤٣	18 %٢٧	8 %١٢	1 %١	67 %١٠٠
العلوم التطبيقية	62	0 %٠	3 %٥	3 %٥	11 %١٨	14 %٢٣	18 %٢٩	10 %١٦	3 %٥	62 %١٠٠
عمان الاهلية	67	0 %٠	0 %٠	1 %١	16 %٢٤	15 %٢٢	22 %٣٣	12 %١٨	1 %١	67 %١٠٠
الاكاديمية	16	0 %٠	0 %٠	2 %١٣	5 %٣١	3 %١٩	4 %٢٥	1 %٦	1 %٦	16 %١٠٠
المجموع	**652**	**1 %٠**	**15 %٢**	**46 %٧**	**134 %٢١**	**180 %٢٨**	**198 %٣٠**	**66 %١٠**	**12 %٢**	**652 %١٠٠**

٣ -مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة كما يظهر في جدول رقم (٤)

الجامعات	مجموع الطلبة	معدل العلامات								مجموع الطلبة
		90	٨٠-٨٩	٧٠-٧٩	٦٠-٦٩	٥٠-٥٩	٤٠-٤٩	٣٠-٣٩	٢٠-٢٩	
الحكومية	٤٦٥	٤ %١	٧ %١,٥	٦٣ %١٣,٥	٨٩ %١٩	١٤٢ %٣٠,٥	١١٤ %٢٤,٥	٢٨ %٦	١٨ %٤	٤٦٥ %١٠٠
الخاصة	652	1 %٠,٢	15 %٢	46 %٧	134 %٢٠,٥	180 %٢٧,٥	198 %٣٠	66 %١٠	12 %١,٨	652 %١٠٠
المجموع	**١١١٧**	**٥ %٠,٤٥**	**٢٢ %١,٩٧**	**١٠٩ %٩,٧٦**	**٢٢٣ %١٩,٩٦**	**٣٢٢ %٢٨,٨٣**	**٣١٢ %٢٧,٩٣**	**٩٤ %٨,٤٢**	**٣٠ %٢,٦٩**	**١١١٧ %١٠٠**

التعليق على النتائج:

الفرضية الاولى: لا تعكس نتائج امتحان الكفاءة الخاص باقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية معدلات الطلبة التراكمية.

وفقا للجداول السابقة يلاحظ ما يلي:

١ - لقد حقق طلبة قسم المحاسبة في الجامعة الاردنية اعلى معدل بلغ ٦١,١٧%، حيث احتلت الجامعة الاردنية المركز الاول، بينما احتلت جامعة مؤته المركز الاخير بحصولها على معدل ٤٧,٥١٤%.

٢ - يلاحظ بان جميع المعدلات في جميع الجامعات فيما عدى الجامعة الاردنية لم تتجاوز ال ٥٥% وهذا ادني بكثير من معدلات التوجيهي المقبولة في الجامعات الاردنية، وخصوصا الحكومية منها.

٣ - بلغ الوسط العام للمعدلات في جميع الجامعات ٥٣,٠١٣% وهي نسبة لا تتماشى مع معدلات قبول الطلبة وخصوصا في الجامعات الحكومية.

٤ - نجد ان معدل جامعتين (جامعة عمان الاهلية، وجامعة مؤته لم يصل الى ٥٠% أي الحد الادنى للقبول.

٥ - نجد ان معدلات امتحان الكفاءة في جميع الجامعات الحكومية لم يرقى الى معدلات القبول فيها.

وبناء عليه يتم قبول الفرضية، لا تعكس نتائج امتحان الكفاءة الخاص باقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية معدلات الطلبة التراكمية.

الجانب العملي

الجزء الثاني

لقد تم إعداد استبيانين (الأولى لأعضاء هيئة التدريس لقسم المحاسبة في الجامعات الأردنية، والثانية لطلبة قسم المحاسبة المتوقع تخرجهم في نفس الجامعات) لاستقاء أراء مجتمع الدراسة حول امتحان الكفاءة الذي تم تحليل بياناته في الجزء الأول ومعرفة مدى جاهزية طلاب المحاسبة للمثول لامتحان الكفاءة الموحد، وقد ظهرت النتائج كالتالي:

وحدة التحليل:

يبين الجدول رقم (٤) وحدة التحليل المتعلقة بعينة الدراسة

العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاستجابة
أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة	٣٠	٢٠	%٦٧
طلاب قسم المحاسبة	٧٠	٦٠	%٨٦

الجانب الأول: استقصاء أراء مدرسي قسم المحاسبة في الجامعات الاردنية.

لقد تم توزيع عدد ٣٠ استبانة على أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والذين تم انتقائهم عشوائيا واسترد منها ٢٠ استبان فقط، والجدول رقم (٥) يبين النتائج التي تم الحصول عليها:

جدول رقم (٥)

الفرضية الثانية: لا يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل برأيك ان نتائج امتحان الكفاءة الموحد نتائج جيدة؟	٤	%٢٠	١٦	%٨٠
٢	هل تعتقد بعدم وجود أسباب جوهرية وراء النسبة المتدنية بالنجاح في امتحان الكفاءة الموحد ؟	٢	%١٠	١٨	%٩٠
٣	هل تعتقد بأن طلبة قسم المحاسبة على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد المزمع عقده في الفصل القادم من قبل وزارة التعليم العالي؟	٧	%٣٥	١٣	%٦٥
المجموع		١٣	%٢٢	٤٧	%٧٨
الفرضية الثالثة: لا يوجد عقبات أمام عقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل تعتقد بوجود عقبات أمام عقد امتحان كفاءة آخر موحد لطلبة قسم المحاسبة ؟	١٥	%٧٥	٥	%٢٥
٢	هل تعتقد بأن ادارة الجامعة تستطيع تذليل العقبات لعقد امتحان كفاءة موحد؟	١٧	%٨٥	٣	%١٥
المجموع		٣٢	%٨٠	٨	%٢٠
الفرضية الرابعه: لا يعتبر امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل تعتقد أن قرار التعليم العالي بعقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة قرارا صائبا؟	١٨	%٩٠	٢	%١٠
٢	هل نتائج امتحان الكفاءة الموحد تعكس قدرة الطالب التعلمية؟	١٨	%٩٠	٢	%١٠
٣	هل تعتقد بأن نتائج امتحان الكفاءة الموحد تستطيع ان تعكس قدرة وكفاءة المؤسسة التعليمية؟	١٤	%٧٠	٦	%٣٠
المجموع		٥٠	%٨٣	١٠	%١٧

التعليق على النتائج:

١ - الفرضية الثانية: لا يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٥) بما يخص الفرضية فيمكن قبول الفرضية حيث بلغة نسبة من لم يوافقوا على جاهزية طلاب المحاسبة للمثول لامتحان الكفاءة الموحد ٧٨% وهي نسبة عالية جدا،

وبالعودة لأسئلة الفرضية الفرعية فقد كانت الأسباب التي ابداها أعضاء الهيئة التدريسية لعدم جاهزية طلاب المحاسبة كالتالي:

السؤال الأول:هل برأيك ان نتائج امتحان الكفاءة الموحد نتائج جيدة؟ اذكر الاسباب؟

لقد ابدى ٨٠% من المجيبين ان نتائج الامتحان التجريبي لم تكن نتائج جيدة معللين الأسباب بالتالي:

- عدم اهتمام الطالب بامتحان تجريبي لن يقدم أو يؤخر حاليا من نتيجته في الجامعة.
- بأن الامتحان كان بوضعيته أعلى من مستوى الطلبة الحقيقي.
- عدم اقتناع الطالب بالامتحان، وغموضه بالنسبة له.
- عدم وجود تهيئة مسبقة للطلبة.

السؤال الثاني: هل تعتقد بعدم وجود أسباب جوهرية وراء النسبة المتدنية بالنجاح في امتحان الكفاءة الموحد ؟ اذكر الاسباب؟

لقد ابدى ٩٠% من المجيبين ان هناك اسباب جوهرية وراء النسبة المتدنية بالنجاح في امتحان الكفاءة الموحد التجريبي يمكن تلخيصها بالتالي:

- طول الفترة الزمنية بين إنهاء المساقات بالجامعة وعقد الامتحان.
- عدم تناسب مستوى الأسئلة مع ما درسه الطالب.
- عدم التحضير المسبق للامتحان من قبل الطلبة.
- ضعف مدخلات الطلبة في الجامعة نظرا لنسب علاماتهم في التوجيهي.
- التفاوت في إعطاء المساق بين المدرسين.
- عدم مبالاة الطلاب بامتحان تجريبي.

السؤال الثاني: هل تعتقد بأن طلبة قسم المحاسبة على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد المزمع عقده في الفصل القادم من قبل وزارة التعليم العالي؟ اقترح الاليات التي تساهم بتجهيزهم للامتحان؟

لقد ابدى ٦٥% من المجيبين بأن طلبة قسم المحاسبة ليسو على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد المزمع عقده من قبل وزارة التعليم العالي للأسباب المذكورة سابقا وقدموا بعض المقترحات التي يمكن تلخيصها بالتالي:

- التوسع في إعطاء الطلبة أمثلة تدريبية خلال تدريسهم المساقات المختلفة.
- العمل على تقييم اسلوب التدريس المعمول به حاليا وتقويمه.
- تخفيض عدد الطلبة في الشعب.
- زيادة مفردات المساقات ومراقبة آليات تدريسها.
- تقييم أعضاء الهيئة التدريسية وتقويمهم.
- إعطاء دورات مركزة للطلبة بالامتحانات المماثلة لامتحان الكفاءة.
- إنشاء بنك أسئلة للمساقات.
- تقديم حوافز مادية للطلبة المتفوقين.

٢ - الفرضية الثالثة: لا يوجد عقبات أمام عقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٥) بما يخص الفرضية فيمكن رفض الفرضية حيث بلغة نسبة من وافقوا على وجود عقبات امام عقد امتحان الكفاءة الموحد ٨٠% وهي نسبة عالية جدا، وبالعودة لأسئلة الفرضية الفرعية فقد كانت العقبات التي ابداها اعضاء الهيئة كالتالي:

السؤال الاول: هل تعتقد بوجود عقبات امام عقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم ؟ اذكر تلك العقبات؟

لقد ابدى ٧٥% من المجيبين بوجود عقبات جوهرية امام عقد امتحان كفاءة كوحد وقدموا بعض العقبات التي يمكن تلخيصها بالتالي:

- عدم وجود آلية واضحة للامتحان.
- قدم قدرة الأسئلة الانتقائية على عكس مقدرة الطالب الحقيقية.
- خلق شكوك لدى الطلاب بكفاءة الهيئة التدريسية.
- عدم تناسب الامتحان للطلبة غير الأردنيين.
- عدم اكتراث الطلبة للامتحان.
- الخلل الموجود بكل من أساليب التدريس، ومناهج المساقات، ومستوى الطلبة المتدني منذ مرحلة الدراسة الثانوية.

السؤال الثاني: هل تعتقد بأن ادارة الجامعة تستطيع تذليل العقبات لعقد امتحان كفاءة موحد؟ مذا تقترح على الادارة لتذليل العقبات؟

لقد ابدى ٨٥% من المجيبين بأن ادارة الجامعة تستطيع تذليل االعقبات ويمكن تلخيص الاقتراحات بالتالي:

- وضح نظام حوافز للطبة المتفوقين بالدراسة الجامعية بشكل عام، واجتياز امتحان الكفاءة بشكل خاص.
- وضع نظام حوافز للمدرسين الاكفياء واستقطاب كل من هو متميز.
- رفع معدلا القبول للطلبة.
- تقييم العملية التدريسية في الجامعة وتقويمها.
- العمل على توحيد الخطط الدراسية بالتنسيق مع الجامعات الأردنية.

٣ - الفرضية الرابعة: لا يعتبر امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٥) بما يخص الفرضية فيمكن قبول الفرضية حيث بلغة نسبة الذين وافقوا على اعتبار امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة ٨٣% وهي نسبة عالية جدا، وبالعودة لأسئلة الفرضية الفرعية فقد كانت الاسباب التي ابداها اعضاء الهيئة كالتالي:

السؤال الاول: هل تعتقد أن قرار التعليم العالي بعقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة قرارا صائبا؟ اذكر الاسباب؟

لقد ابدى ٩٠% من المجيبين بأن القرار صائب، وعللوا الاسباب بالتالي:

- يعتبر دراسة نوعية تكشف وضع الجامعة الاكاديمي.
- سيساهم في رفع سوية التعليم، والوصول لمقاييس الجودة.
- سيساهم في ارغام ادارات الجامعات على تسوية نقاط الضعف الموجودة فيها.
- سيساهم في حث الطلبة بالسعي للتميز.
- سيزيل التفاوت بالتعليم ما بين الجامعات.

السؤال الثاني: هل نتائج امتحان الكفاءة الموحد تعكس قدرة الطالب التعلمية؟ اذكر الاسباب؟

لقد ابدى ٩٠% من المجيبين بأن نتائج امتحان الكفاءة الموحد تعكس قدرة الطالب التعلمية، وعللوا الاسباب بالتالي:

- بأنها تبين وبشفافية قدرة الطالب على الاستيعاب.
- كون هذا النوع من الامتحان يمكن اعتباره اداة قياس فاعلة.
- تجعل الطالب في حالة استعداد ذهني مستمر.

السؤال الثالث: هل تعتقد بأن نتائج امتحان الكفاءة الموحد تستطيع ان تعكس قدرة وكفاءة المؤسسة التعليمية؟ اذكر الاسباب؟

لقد ابدى ٧٠% من المجيبين بأن نتائج امتحان الكفاءة الموحد تستطيع أن تعكس قدرة وكفاءة المؤسسة التعليمية، وعللوا الاسباب بالتالي:

- حيث ان مخرجات ونتائج الطلاب ستكون الانعكاس الحقيقي لقدرة الجامعة.

- حيث ان مخرجات ونتائج الطلاب ستكون الانعكاس الحقيقي لنوعية الهيئة التدريسية العاملة في الجامعة.
- حيث ان نتائج الطلبة ستعكس جميع الجهود المبذولة من قبل الجامعة.

الجانب الثاني: استقصاء أراء طلبة قسم المحاسبة المتوقع تخرجهم في الجامعات الاردنية.

لقد تم توزيع عدد ٧٠ استبانة على طلبة قسم المحاسبة المتوقع تخرجهم في الجامعات الاردنية ، وتم انتقاء من هم ذوي معدلات مرتفعه، واسترد منها ٦٠ استبان فقط، والجدول رقم (٦) يبين النتائج التي تم الحصول عليها:

جدول رقم (٦)

الفرضية الثانية: لا يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل تعتقد بأن امتحان الكفاءة امتحان مناسب لك؟	٩	%١٥	٥١	%٨٥
٢	هل كنت مستعد للمثول له؟	٦	%١٠	٥٤	%٩٠
٣	هل كنت تعتقد بأنك ستنجح به؟	٦	%١٠	٥٤	%٩٠
المجموع		٢١	%١٢	١٥٩	%٨٨
الفرضية الثالثة: لا يوجد عقبات أمام عقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل تعتقد بوجود عقبات امام عقد امتحان كفاءة موحد لك؟	٤٧	%٧٨	١٣	%٢٢
٢	هل تعتقد بأن ادارة الجامعة تستطيع تذليل العقبات لعقد امتحان كفاءة موحد؟	٥٨	%٩٧	٢	%٣
المجموع		١٠٥	%٨٨	١٥	%١٢
الفرضية الرابعة: لا يعتبر امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.					
ت	السؤال	نعم	نسبة	لا	النسبة
١	هل تعتقد أن قرار التعليم العالي بعقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة قرارا صائبا؟	١٣	%٢٢	٤٧	%٧٨
٢	هل نتائج امتحان الكفاءة الموحد تعكس قدرتك التعلمية ؟	٤	%٧	٥٦	%٩٣
٣	هل تعتقد بأن هناك قصور من قبل جامعتك لاعدادك له؟	٣٣	%٥٥	٢٧	%٤٥
المجموع		٥٠	%٢٨	١٣٠	%٧٨

التعليق على النتائج:

١ - الفرضية الثانية: لا يعد طلبة أقسام المحاسبة في الجامعات على جاهزية عالية للمثول لامتحان الكفاءة الموحد.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٦) بما يخص الفرضية فيمكن قبول الفرضية حيث بلغة نسبة من لم يوافقوا على جاهزية طلاب المحاسبة للمثول لامتحان الكفاءة الموحـــد، ٨٨% وهي نسبة عالية جدا.

٢ - الفرضية الثالثة: لا يوجد عقبات أمام عقد امتحان كفاءة موحد لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٦) بما يخص الفرضية فيمكن رفض الفرضية حيث بلغة نسبة من وافقوا على وجود عقبات امام عقد امتحان الكفاءة الموحد ٨٨% وهي نسبة عالية جدا.

٣ - الفرضية الرابعه: لا يعتبر امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

وفقا للنتائج الظاهرة بالجدول رقم (٦) بما يخص الفرضية فيمكن قبول الفرضية حيث بلغة نسبة من لم يوافقوا على اعتبار امتحان الكفاءة الموحد أداة قياس فاعلة ٧٨% وهي نسبة عالية جدا.
نجد ان هذه الفرضية تم رفضها من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية وقبلت من وجهة نظر طلبة قسم المحاسبة، وهذا دليل قوي بأن الطلبة يفشلوا في المساهمة في اتخاذ قرار امتحان الكفاءة النابع من تخوفهم الشديد ومحاولت نبذ الواقع، بينما يرى المختصون كأعضاء الهيئة التدريسية ان امتحان الكفاءة الموحد يعتبر من احدى ادوات القياس الممتازة.

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد الدراسة المعمقة لمعرفة مدى جاهزية طلاب اقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية لتقديم امتحان الكفاءة الموحد، والتي تم استقائها من تعليمات وزارة التعليم العالي، والاطلاع على الدراسات التي تدور حول الموضوع، والاطلاع على الامتحان الموحد الذي عقد وتحليل نتائجه، واستقاء البيانات الضرورية من البيئة المحيطة بالقسم وطلبته، وبعون الله تم التوصل للنتائج التالية:

١ - لم تعكس نتائج امتحان الكفاءة الموحد معدلات الطلبة التراكمية في جامعاتهم، وكان هناك تفاوت ملحوظ وبشكل سلبي بين تراكماتهم الحقيقية والنتائج التي عكسها الامتحان، حيث دلت نتائجهم على تدني ملحوظ بالمقارنة مع علاماتهم المسجلة في الجامعة.
٢ - اتفق الجميع بأن طلبة قسم المحاسبة غير جاهزين للمثول لامتحان الكفاءة الموحد لعدد اسباب تم ذكرها في نتائج التحليل العملي بالبحث.
٣ - اتفق الجميع بوجود عقبات كثيرة امام عقد امتحان الكفاءة الموحد، التي تم ذكرها في نتائج التحليل العملي بالبحث.
٤ - حسب نتائج التحليل العملي وجد ان هناك اختلاف بوجهات النظر بين أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة من جهة وبين الطلبة من جهة اخرى بخصوص اعتبار امتحان الكفاءة اداة قياس فاعلة للطلبة. فقد اعتبره اعضاء الهيئة التدريسية اداة فاعلة بينما اعتبره الطلبه العكس.
٥ - هناك تخوف وقلق ملحوظ من قبل الطلبة لتقديم امتحان الكفاءة، نابع من عدم الثقة بالنفس وحداثة التجربة.
٦ - هناك عدم رضى واضح على عدم وضوح الية الامتحان الموحد.
٧ - هناك شعور مشترك بمسؤولية مؤسسات التعليم تجاه ضرورة اعداد المدرسين والطلبة بشكل جيد لمواجهة امتحان الكفاءة.
٨ - هناك توافق بالرأي بضرورة دراسة بيئة الجامعات قبل اخضاع الطلبة لامتحان الكفاءة.

التوصيات

بناء على ما جاء من نتائج وبالاستناد على بعض مقترحات عينة الدراسة في الجانب العملي فانه يمكن تلخيص اهم التوصيات بالتالي:

١ - التعاون مع وزارة التعليم العالي بشكل علمي مدروس لدراسة بيئة المؤسسات الاردنية العاملة في الاردن، لتحديد النواقص والمعوقات التي تقف امام عقد امتحان كفاءة موحد، والعمل على تذليلها ووضع معايير مناسبة، واعطاء فرصة زمنية للمؤسسات التعليمية للالتزام بها.

٢ - تكوين لجان تخصص فرعية لامتحان الكفاءة وعدم الاكتفاء بالجنة مركزية من قبل التعليم العالي، كانشاء لجنة امتحان كفاءة لتخصص المحاسبة مكونة من جميع رؤساء اقسام المحاسبة في جميع الجامعات الاردنية.
٣ - انشاء لجان ضمان جودة داخلية في المؤسسات التعليمية (تجربة جامعة الاسراء، قرار رقم ٦ الصادر من رئاسة الجامعة بتشكيل لجنة ضمـــان الجـــودة بتاريـــخ ٢٠٠٤/١٢/٤).
٤ - الحرص في انتقاء اعضاء الهيئة التدريسية وايجاد نظام حوافز مناسب للمتميزين، وبالمثل بالنسبة للطلبة المتفوقين.
٥ - الدعوى لمؤتمرات محلية تجمع بين الاقسام المختلفة بالجامعات للسعي الى توحيد الخطط الدراسية ووصف المساقات.
٦ - العمل على تعميق فكرة اعتبار امتحان الكفاءة علامة جودة للمؤسسات التعليمية، وتوفير الية مناسبة للتمييز بينها، وادراج المتفوقة منها ضمن قوائم التميز الوطنية، والعربية، والدولية.
٧ - حث المؤسسات التعليمية على البحث عن مبدأ النوعية ونبذ مبدأ الكم في كل متعلقات العملية التعليمية.
٨ - الزام التعليم العالي باخضاع جميع الجامعات دون استثناء لمعايير الاعتماد ومعايير ضمان الجودة.
٩ - وضع معايير للجودة محددة وبشفافية وبشكل مشابه لمعايير الاعتماد.
١٠ - عقد الدورات المناسبة لطلبة جميع التخصصات في الجامعات لتقليص فجوة عدم جاهزيتهم للمثول لامتحان الكفاءة.
١١ - عقد الدورات المناسبة من قبل التعليم العالي للمدرسي المواد في جميع التخصصات لتدريبهم على الية امتحان الكفاءة.
١٢ - اشراك الجمعيات المهنية في موضوع الكفاءة الموحد، وتداول الامر معهم لايجاد الية لسد فجوة التعليم المحاسبي وتقليصها بشكل يتماشى مع متطلبات المهنة في السوق.

المراجع

اولا: العربية

١ - أبوغزالة، طلال، **التعليم المحاسبي في الوطن العربي**، المحاسب القانوني العربي، أيار وحزيران، ١٩٩٧.

٢ - **التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣**، قسم الإحصاء، مديرية تكنولوجيا المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٤.

٣ - ، شكري، إبراهيم ،**دور الهيئات والجمعيات المهنية في التأهيل المحاسبي**، المحاسب القانوني العربي، آذار ونيسان،١٩٩٨.

٤ - وزارة التعليم العالي، **كتاب رقم ١٠/٦٩٨٣**، ٢٠٠٣/١/٧.

٥ - وزارة التعليم العالي، **كتاب رقم ١٠/١/٥٢٦٥**، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٥.

٦ - وزارة التعليم العالي، نتائج امتحان الكفاءة الموحد

ثانيا: الأجنبية

1. *Bonita K Peterson. (*Fr**aud education for accounting students**) **Journal of Education for Business.** Washington: May/Jun 2003. Vol. 78, Iss. 5; p. 263
2. *Cindy Blanthorne, Stacy E Kovar, Dann G Fisher.(***Accounting Educators' Opinions about Ethics in the Curriculum: An Extensive View**) **Issues in Accounting Education.** Sarasota: Aug 2007. Vol. 22, Iss. 3; p. 355
3. *Cumming, Alister, Mackay, Ronald, Sakyi, Alfred.* (**Learning processes in a Canadian exchange program for multicultural, anti-racist education**) **Canadian Journal of Education.** Toronto: Fall 1994. Vol. 19, Iss. 4; p. 399
4. Donald A Nellermoe, Thomas R Weirich, Alan Reinstein. *(Us**ing practitioners' viewpoints to improve accounting students' communications skills) Business Communication Quarterly.** New York: Jun 1999. Vol. 62, Iss. 2; p. 41*
5. *Jeff P Boone, Teddy L Coe.* (T**he 150-hour requirement and changes in the supply of accounting undergraduates: Evidence from a quasi-experiment**) **Issues in Accounting Education.** Sarasota: Aug 2002. Vol. 17, Iss. 3; p. 253
6. Johnstone, Sally M., Poulin, Russell. (**So, how much do educational technologies really cost?**)**Change. New Rochelle**: Mar/Apr 2002. Vol. 34, Iss. 2; p. 21
7. Kathryn J Jervis, Carol A Hartley. *(**Learning to Design and Teach an Accounting Capstone) Issues in Accounting Education.** Sarasota: Nov 2005. Vol. 20, Iss. 4; p. 311*
8. Michael W Fedoryshyn, Thomas N Tyson. *(**The impact of practitioner presentations on student attitudes about accounting) Journal of Education for Business.** Washington: May/Jun 2003. Vol. 78, Iss. 5; p. 273*
9. Richard A Johnson, Joyce M Middleton. *(**Accounting for Second Life) Journal of Accountancy.** New York: Jun 2008. Vol. 205, Iss. 6; p. 54*
10. *Sally Gunz, John McCutcheon.* (**Are academics committed to accounting ethics education?**) **Journal of Business Ethics**. Dordrecht: Aug 1998. Vol. 17, Iss. 11; p. 1145